"هيئة العقار" تُعلن بدء أعمال السجل العقاري في (15) حيّا بالمنطقة الشرقية ومدينة حائل

المصدر: واس
تاريخ النشر: 21 أغسطس 2025

أعلنتْ الهيئة العامة للعقار بدء أعمال التسجيل العيني للعقار لـ (31,750) قطعة عقارية في (14) حيًا بالمنطقة الشرقية منها (9) أحياء في محافظة حفر الباطن، و(5) أحياء بمحافظة القيصومة، ابتداءً من 12 أكتوبر 2025م، الموافق 20 ربيع الثاني 1447هـ، وحتى نهاية يوم 15 يناير 2026م، الموافق 26 رجب 1447هـ، فيما ستبدأ أعمال التسجيل العيني للعقار لـ (3,222) قطعة عقارية في (حي الياسمين) بمدينة حائل، ابتداءً من 5 أكتوبر 2025م، الموافق 13 ربيع الثاني 1447هـ، وحتى نهاية يوم 8 يناير 2025م، الموافق 19 رجب 1447هـ.

وأوضحت الهيئة أنّ الأحياء المستفيدة من السجل العقاري في هذه المرحلة بالمنطقة الشرقية تشمل الأحياء التالية في محافظة حفر الباطن: (حي الربوة، حي النزهة، حي النهضة، حي أبو موسى الأشعري، حي البلدية، حي المصيف، حي الرائد ، حي النخيل، حي الوادي)، كما يشمل التسجيل الأحياء التالية في محافظة القيصومة: (حي النسيم، حي الشفاء، حي الأندلس، حي الفيصلية، حي العزيزية) ، مُبينةً أنَّ اختيار الأحياء تم وفق معايير محددة، وسيتم الإعلان تباعًا عن بقية المناطق والمحافظات والأحياء التي ستخضع لأعمال التسجيل العيني للعقار في مختلف مناطق المملكة خلال الفترات القادمة.

وأشارت "هيئة العقار" إلى أنَّ التسجيل الأول للعقارات في هذه المناطق والأحياء سيكون مُتاحًا عن طريق منصة السجل العقاري الإلكترونية: https://rer.sa، أو عن طريق مراكز الخدمة، مشيرةً إلى أنّ التسجيل العيني يشترط وجود صك ملكية مستوفٍ للمتطلبات النظامية لإتمام عملية التسجيل. ودعت الهيئة ملاّك العقارات في المناطق والأحياء الخاضعة للتسجيل العيني إلى التحقق من صك ملكية العقار وتوفر الاشتراطات اللازمة استعدادًا لبدء التسجيل، ويمكن الاستفسار عن خطوات التسجيل من خلال المنصات الرسمية للهيئة أو عن طريق الاتصال على مركز خدمة العملاء 199002.

وابتداءً من الموعد المُحدد لبدء التسجيل سيصدر "رقم عقار" وصك تسجيل ملكية لكل وحدة عقارية يتم تسجيلها، وسيتضمن صك تسجيل الملكية بيانات العقار وأوصافه وحالته وما يتبعه من حقوق والتزامات مرتبطة بالمعلومات الجيومكانية الدقيقة بما يُسهم في تعزيز البنية التحتية واستدامة القطاع العقاري، حيث يهدف نظام التسجيل العيني للعقار إلى رفع الموثوقية العقارية وتعزيز الشفافية في القطاع العقاري.